

Distr.: General
12 April 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بهاتاري (نيبال)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويز ماسيو

المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة ومبادرات المساعي الحميدة وغيرها من
المبادرات السياسية التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (تابع)

المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والشخصيون والمستشارون
الخاصون للأمين العام (تابع)

مكتب المستشار الخاص للأمين العام

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيّلة بتوقيع أحد
أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:

Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم
المتحدة (http://documents.un.org/)



الرجاء إعادة استعمال الورق

16-04432 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

التقديرات فيما يتعلق بالبعثات السياسية الخاصة ومبادرات المساعي الحميدة وغيرها من المبادرات السياسية التي أذنت بها الجمعية العامة و/ أو مجلس الأمن (تابع)

المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والشخصيون والمستشارون الخاصون للأمين العام (تابع)

مكتب المستشار الخاص للأمين العام (تابع)
(A/70/348/Add.8، A/70/7/Add.47 و A/70/348/Add.8/Corr.1)

١ - السيدة بارتسيوناس (المراقب المالي): في سياق عرضها لتقرير الأمين العام عن الموارد المقترحة في إطار المجموعة المواضيعية الأولى لمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعين لدعم الحوار الشامل وحل النزاع في بوروندي بالوسائل السلمية (A/70/348/Add.8 و A/70/348/Add.8/Corr.1)، قالت إن المستشار الخاص سيعمل مع حكومة بوروندي وسائر الجهات المعنية، وكذلك مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين والدوليين. وتبلغ الموارد المقدرة للمكتب، التي تشمل ٤٩ وظيفة مؤقتة، ٩,٤ ملايين دولار، ستُحمل على رصيد الاعتمادات المخصصة للبعثات السياسية الخاصة في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٢ - وذكرت أنه يجري الوفاء بالاحتياجات الأولية ريثما توافق الجمعية العامة على الميزانية المقترحة، من خلال سلطة الالتزام الممنوحة للأمين العام بمبلغ ١,٦ مليون دولار وفقا

لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٧٠، بشأن المصروفات غير المنظورة والاستثنائية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٣ - السيد روبرت ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): في سياق عرضه لتقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/70/7/Add.47)، قال إن اللجنة الاستشارية توصي الجمعية العامة بالموافقة على الموارد التي طلبها الأمين العام. بيد أنه لما كانت أنشطة المكتب تمر في مرحلة مبكرة، ينبغي إدخال بعض التعديلات على مستويات ملاك الوظائف المقترحة، سواء في بوجمبورا أو في مقر الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى صغر حجم البعثة، ينبغي إجراء بعض التخفيضات في عنصر الدعم.

٤ - السيد كيسسوكا (جمهورية تنزانيا المتحدة): تحدث باسم مجموعة الدول الأفريقية فقال إن المجموعة ملتزمة بمعالجة التحديات السياسية في بوروندي وفي أماكن أخرى في أفريقيا بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية. وقد أحاطت المجموعة علما بمقترحات الأمين العام وتؤيد نشر فريق إضافي للأمم المتحدة على الأرض في بوروندي تأييدا تاما، من أجل استكمال الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية للتصدي للتحديات السياسية والأمنية في البلد. ومع ذلك، فإن المجموعة تعرب عن القلق بشأن بعض جوانب مقترحات الأمين العام التي تفتقر إلى الوضوح والتبرير.

٥ - وذكر أن الجمعية العامة بموجب القرار ٨/٧٠، قد أيدت استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق الواردة في تقريرها عن أعمال دورتها الخامسة والخمسين (A/70/16)، والتي تضمنت توصية بأن تشدد الجمعية العامة على الحاجة إلى أن تواصل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية مراعاة آراء و/أو تعليقات و/أو إسهامات الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى مراعاة تامة في ما تضعه من السياسات وما تتخذه من قرارات، ولا سيما

المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا لأن لقب مبعوث الأمين العام هو المستشار الخاص المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي، فإن الولاية تتجاوز الوضع في بوروندي. وتتطلع المجموعة إلى تلقي توضيحات في هذا الصدد.

٩ - وأردف أن مؤتمر قمة جماعة شرق أفريقيا قد عين الرئيس موسيفيني كوسيط للجماعة للحوار بين الأطراف البوروندية. وبالإضافة إلى ذلك، قام مؤتمر القمة العادي السابع عشر للجماعة بتعيين بنيامين مكابا، الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة، لتيسير الوساطة بقيادة الرئيس موسيفيني. وتود المجموعة أن تعرف كيفية قيام البعثة السياسية الخاصة المقترحة بإكمال عمل الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية. كما تود المجموعة أن تحصل على توضيح للروابط بين عمل البعثة والجماعة والدعم الذي سيقدم له. وكان ينبغي لملاك التوظيف المقترح أن يراعي الهيكل القائم في منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

١٠ - وفيما يتعلق بالدعم الدولي لبوروندي، أعرب عن خيبة أمل المجموعة لأن بعض أصحاب المصلحة قاموا بإلغاء أو تعليق مشاركتهم في برنامج التنمية في البلد. وتأمل المجموعة بأن يقوم الشركاء بإعادة التزامهم الكامل دون قيد أو شرط من أجل تيسير تحقيق التطلعات الإنمائية للشعب البوروندي.

١١ - ومضى يقول إن نجاح عمليات الأمم المتحدة في بوروندي وفي أماكن أخرى يعتمد إلى حد كبير على مصداقية موظفيها ونزاهتهم وكفاءتهم المهنية. وتطلب المجموعة من الأمين العام أن يكفل تقييد الفريق الذي سينشر في بوروندي بتلك المبادئ الأساسية تقيدا تاما.

١٢ - وأشار إلى المجموعة ستدرس المقترحات بعناية وبجسنة نية من أجل تحقيق هدف يقتصر على كفاءة الموافقة على إنشاء فريق من الخبراء يتسم بالفعالية والكفاءة المهنية يعمل مع

في مجالات الوساطة، ومنع نشوب النزاعات والسلام والأمن. وتود المجموعة في هذا الصدد، أن تذكر الأمين العام بأهمية احترام أحكام قرار الجمعية العامة ٨/٧٠ عند وضع وتقديم مقترحاته. وتود المجموعة أيضا أن تعرف الكيفية التي تمت بها مراعاة أحكام القرار في المقترحات الحالية.

٦ - وأفاد بأن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قد لاحظ بارتياح استعداد أعضاء وفد الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى لمواصلة جهودهم الرامية إلى دعم جهود الوساطة التي يقوم بها الرئيس يوري موسيفيني رئيس جمهورية أوغندا باسم جماعة شرق أفريقيا، وخاصة فيما يتعلق بالحاجة إلى كفالة مشاركة جميع أصحاب المصلحة في بوروندي في الحوار الشامل والحفاظ بشكل فعال على المكاسب التي تحققت بفضل اتفاق أروشا.

٧ - وأضاف أن مجلس السلم والأمن قد رحب أيضا بالزيارة الأخيرة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة إلى بوروندي، كجزء من الدعم الدولي للجهود التي تقودها أفريقيا من أجل التوصل إلى حل دائم للأزمة في بوروندي.

٨ - وأشار إلى أن مقترحات الأمين العام لا تقدم أية معلومات عن تقسيم العمل بين مكاتب الممثلين المتعددين للأمين العام الذين تشمل ولاياتهم الحالية في بوروندي والأدوار التي تضطلع بها، وهي على سبيل المثال، مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، ومفوضية حقوق الإنسان، وفريق الأمم المتحدة القطري، وكلها يقودها مسؤول برتبة وكيل أمين عام. وعلاوة على ذلك، كان ينبغي أن تقدم المقترحات معلومات لا تقتصر على هياكل الأمم المتحدة فحسب، بل وعن جميع الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية المشاركة في الأنشطة المذكورة، بما في ذلك جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي

الأقل، باستثناء التقديرات المنقحة والآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية التي تنشأ في سياق الجزء الرئيسي من دورة الجمعية العامة. وبعد ذلك بثلاثة أشهر، كان لا بد من الاعتراف بأن اللجنة لا تلتزم بقرار قدمته بنفسها.

١٦ - وأفاد بأن أعضاء اللجنة قد حُملوا أيضا على الاعتقاد بأن هناك تفاهما غير رسمي بأنه لا يمكن ولا ينبغي أن تعرض البنود خلال الأسبوع الأخير من الدورة. وقد تم الآن بلوغ تلك النقطة بالنسبة للجزء الأول من الدورة المستأنفة. لذلك، فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تلتزم الحصول على توجيهات من الرئيس بشأن ما يجب عمله الآن، مع مراعاة أنها ليست في وضع يسمح لها بالموافقة على تمديد الدورة في ظل أي ظرف من الظروف، وأنها ترغب في الالتزام بالقرارات التي نشأت في اللجنة.

١٧ - الرئيس: قال إنه أتيحت للمكتب نسخ مسبقة غير محررة من التقارير المتعلقة بالتعديلات على النظامين الإداري والأساسي للموظفين ونظام المنسقين المقيمين، ويجري إطلاع جميع الجهات المعنية عليها.

١٨ - السيد روبرت ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن اللجنة الاستشارية تضع دائما في اعتبارها برنامج عمل اللجنة الخامسة والجدول الزمني لإصدار التقارير المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٧٠ / ٢٤٧. وذكر أنه كان دائما صريحا حول الواقع المتمثل في أن اللجنة الاستشارية تحتاج إلى فترة تتراوح من ٤ إلى ٥ أسابيع وسطيا لإصدار التقرير. وقد التزمت بهذه الفترة الزمنية في جميع تقاريرها المتعلقة بالجزء الأول من الدورة المستأنفة؛ وقد أصدرت بالفعل، ثلاثة تقارير في غضون ثلاثة أسابيع، وهي بصدد إصدار تقرير آخر تم إعداده خلال أسبوع واحد. وقد حققت اللجنة الاستشارية هذه النتائج من خلال العمل لساعات إضافية، والحصول على أسئلة مسبقة من أعضاء اللجنة

حكومة بوروندي والجهات الفاعلة الإقليمية، ولا يسعى لإطالة أمد ولايته. وتأمل المجموعة في أن تقوم الأمانة العامة بتقديم ردود وافية وفي الوقت المناسب على طلبات التوضيح التي قدمتها.

١٣ - السيد دي بريتر (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): بعد أن أشار إلى مرور ثلاثة أسابيع منذ بداية الجزء الأول من الدورة المستأنفة، قال إن من المؤسف أن تكون هناك قضايا هامة كالمقترحات المتعلقة بإيفاد بعثة سياسية خاصة لبوروندي لم تعرض إلا الآن، في حين أن هناك قضايا أخرى لم تعرض على الإطلاق. وتتسم بعض تلك القضايا، كالتقديرات المنقحة لنظام المنسقين المقيمين، بأهمية حاسمة لإنجاز الولايات في الميدان، لا سيما في ما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهناك قضايا أخرى محددة زمنيا، كالتعديلات على النظامين الإداري والأساسي للموظفين. وطلب من الأمانة العامة أن توضح الأسباب الحقيقية للتأخير، وطلب من رئيس اللجنة الاستشارية أن يوضح التدابير التي تتخذها اللجنة الاستشارية لتسريع عملها حتى يتسنى للجنة الخامسة بدورها، أن تنجز برنامج عملها.

١٤ - وذكر أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أشارت مرارا وتكرارا، إلى أهمية تقديم جميع الوثائق المطلوبة بجميع اللغات الرسمية في الوقت المناسب، وهو أمر أساسي لتيسير إجراء المناقشات في اللجنة فيما بين الدول الأعضاء على قدم المساواة وعلى نحو يتسم بالجودة والسرعة.

١٥ - وأشار إلى أن التأخيرات الحالية تؤثر سلبا على اللجنة. ففي يوم ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، طلبت الجمعية العامة في قرارها ٧٠/٢٤٧ إلى الأمين العام، أن يحيل التقارير إلى اللجنة الاستشارية قبل الموعد المقرر لنظرها في البنود بأسبوعين على الأقل، وذلك لكفالة أن تقدم اللجنة الاستشارية بدورها، مشورتها إلى الجمعية العامة قبل عرض البند رسميا بأسبوعين على

الاستشارية وأمانة اللجنة الخامسة للتأكد من سير العملية على نحو سلس.

٢١ - السيد سانشير أزكوي (كوبا): قال إن وفده يشاطر العديد من مشاعر الإحباط التي أعرب عنها ممثل الاتحاد الأوروبي. فالعديد من التقارير، بالإضافة إلى تلك التي أشار إليها لا تزال لم تصدر بالفعل؛ وقد اعتمدت الولايات ذات الصلة في بعض الحالات، قبل ستة أشهر، ولم يكن هناك حتى تقرير واحد اعتمدت ولايته منذ تموز/يوليه ٢٠١٥.

٢٢ - وذكر أن المسؤولية الرئيسية عن إصدار التقارير، لا تقع على إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ولا على المراقب المالي ولكن على الإدارات التي ينبغي أن تقوم بتوفير مدخلاتها للتقارير في الوقت المناسب من أجل تجنب أي مزيد من التأخير في نهاية الخط. وكانت اللجنة، خلال الجزء الحالي من الدورة المستأنفة، تقوم بإضافة التقارير إلى برنامج عملها كلما أصبحت متاحة بسبب التأخر في تقديمها. وعلاوة على ذلك، فإن جميع التقارير اللازمة للجزء الثاني من الدورة المستأنفة ينبغي أن تكون جاهزة بحلول شهر شباط/فبراير على أبعد تقدير، لأن ذلك هو الموعد الذي تحتاج فيه اللجنة الاستشارية إلى استعراضها. ولذلك، فإن من المصحف أيضا أن تقوم اللجنة بتوجيه إحباطها إلى اللجنة الاستشارية.

٢٣ - السيد كيسوكا (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إنه يشاطر الإحباط التي أعرب عنه المتحدثون السابقون حول التأخير في إصدار الوثائق، ولا يقبل تماما التفسيرات التي قدمها المراقب المالي ورئيس اللجنة الاستشارية. وهناك عدد من المقترحات الهامة التي تأخرت أيضا، بما في ذلك الاقتراح المتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الذي بدأت الجهات الفاعلة الأخرى بالعمل بشأنه بعد اعتماد الولاية ذات الصلة بوقت قصير. ومن الصعب أن نفهم أسباب التأخير. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من التزام الأمين العام بتوخي المزيد من

الخامسة. وبما أن اللجنة الاستشارية قد ركزت جهودها على إنجاز التقارير المتعلقة بالجزء الأول من الدورة المستأنفة، فإنها الآن متأخرة عن الموعد المحدد لإصدار تقاريرها عن بعثات حفظ السلام بالنسبة للجزء الثاني من الدورة المستأنفة. ومع ذلك، فإنها تبذل كل جهد ممكن لإصدارها في الوقت المحدد. وأعرب عن استعداده لمناقشة التدابير الأخرى التي يمكن اتخاذها لضمان إصدار التقارير في موعد أبكر. والتقرير الوحيد الذي يجري العمل عليه حاليا هو التقرير عن التقديرات المنقحة المتعلقة بتنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام، الذي ينبغي أن يكون جاهزا في غضون الأيام القليلة المقبلة.

١٩ - السيدة بارتسيوتاس (المراقب المالي): قالت إن الأمانة العامة أيضا تأخذ توقيت الوثائق ونوعيتها على محمل الجد. وهي تعمل عن كثب مع اللجنة الاستشارية وتبذل كل جهد ممكن للرد على أسئلتها في الوقت المناسب.

٢٠ - وبعد أن أشارت إلى أن الولايات الخاصة بالوثائق التي ذكرها ممثل الاتحاد الأوروبي قد اعتمدت في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قالت إن التقرير المتعلق بنظام المنسقين المقيمين قد صدر في نهاية شهر كانون الثاني/يناير، في حين أن الاقتراح المتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الذي قد ينطوي على عملية شاملة من التشاور داخل المنظمة وخارجها على حد سواء، سيصدر قريبا. وقد صدرت الميزانية المقترحة المتعلقة بالبعثة السياسية الخاصة لبوروندي في ١٠ شباط/فبراير. ولا تتزامن التطورات السياسية بالضرورة مع العمليات الحكومية الدولية، ولكن الأمانة العامة تدرك أن اللجنة تحتاج إلى الوثائق ذات الصلة من أجل القيام بعملها بطريقة فعالة. وهي ملتزمة بالشفافية بشأن الجدول الزمني للولاية المتعلقة بإعداد التقارير وإصدارها واستعراضها واستكمالها، والعمل مع اللجنة

الشفافية والمساءلة - في مسائل كان منها على سبيل المثال القرار باطلاع الجمهور على تقارير المراجعة التي يعدها مكتب خدمات الرقابة الداخلية - لم تقدم المذكرة التي أرسلت إلى الجهات المعنية بخطة عام ٢٠٣٠ إلى الدول الأعضاء على أساس أنها وثيقة داخلية.

٢٤ - وذكر أن وفده لم يتمكن أيضا من فهم الأساس المنطقي لقيام الأمين العام بتحديد الأولويات. فقد أصدرت الوثائق المتعلقة بتنفيذ مرونة العمل في مقر الأمم المتحدة، التي تتطلب موارد تقدر بحوالي ٦٥ مليون دولار في الوقت المناسب، في حين أن التقرير عن التقديرات المنقحة المتعلقة بتنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/745)، والتي بلغت نحو ١٢ مليون دولار وكان يتسم بأهمية حاسمة لجهود الوساطة التي من شأنها أن تؤثر بشكل مباشر على حياة الناس على الأرض، قد صدر في وقت متأخر، بينما لا يزال تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة لم يصدر.

رفعت الجلسة الساعة ١٠:٤٠